فاعلية التقدير وأثرها في الوظائف النحوية في أنواع الإعراب

د. عبدالمقصود محمد محمد الخولي (*)

الملخص

يتناول هذا البحث أنواع التقديرات التي يتطلبها سبك الجملة العربية، ويبيّن أثرها في الإعراب، ومن ثم في المعنى، وما ينبني على ذلك من توجيهات أو أحكام.

وفي سبيل ذلك يرصد البحث الوظائف اللغوية التي تتخذ من الرفع حالة لها وتتنوع بين الأسماء والفعل المضارع إذا خلا من عوامل النصب والجزم، كما يرصد الوظائف النحوية التي تتخذ من النصب حالة لها، وتتنوع بين الأسماء والفعل المضارع إذا تقدمه أحد عوامل النصب، وتلك التي تتخذ من الجر حالةً لها، وتختص بالأسماء دون الأفعال، ويتعرض البحث كذلك للوظائف النحوية التي تتخذ من الجزم حالة لها، وتنحصر في الفعل المضارع إذا تقدمه أحد عوامل الجزم.

واتضح لنا من خلال هذا البحث أهمية الوقوف على تفاوت فاعلية التقدير في الإعراب وتوجيه الوظائف النحوية، من حيث القدرة على إنتاج الأوجه الإعرابية، وسبر مواقف النحويين واختلافاتهم في التقديرات الإعرابية، ومدى تأثير هذه الاختلافات، فضلًا عن الكشف عن قوة الوجه الإعرابي وتعدد الأوجه الإعرابية، وحاجة المعنى والصنعة الإعرابية للتقدير وطلبهما له من دون تكلف.

(*) الجامعة الدولية للعلوم والتكنولوجيا – الكويت.

The Effectiveness of Estimation and Its Impact on Grammatical Functions in Types of I'raab

Dr. Abdel-Maksoud Mohammed Al-Khouly

International University of Science and Technology - Kuwait

Abstract

This research addresses the types of estimations required for constructing Arabic sentences and clarifies their impact on the grammatical case, and subsequently on meaning, along with the resulting grammar.

To this end, the study examines the linguistic functions that adopt the nominative case, which vary between nouns and the present tense verb when not in accusative or jussive. It also observes the grammatical functions taking the accusative case, which range between nouns and the present tense verb when preceded by one of the accusative case assigners. Furthermore, it discusses the functions that take the genitive case, which are exclusive to nouns and not verbs, and the grammatical functions that adopt the jussive case, which are confined to the present tense verb when preceded by one of the jussive assigners.

This research has revealed the importance of understanding the variations in the effectiveness of estimation in grammatical parsing and directing syntactical functions, in terms of the ability to produce grammatical forms, exploring the positions of grammarians and their differences in grammatical estimations, and the extent to which these differences impact the analysis. Additionally, it uncovers the strength of grammatical forms and the multiplicity of grammatical interpretations, as well as the necessity of meaning and grammatical construction for estimation and their request for it without pretension.

المقدمة

يعد علم النحو من أقدم العلوم وأجلها عند العلماء العرب المسلمين، ولقد ارتبط النحو ارتباطًا واضحًا ووثيقًا بالعلوم الأخرى التي تدور حول القرآن الكريم، والعناية به وبتفسيره، والكشف عن أسراره، كالفقه والتفسير على نحو خاص. وعلى هذا الأساس، فالنحو العربي علم مستقل ومتميز عند علمائنا، فهم لم يتأثروا بالشرق ولا بالغرب في وضعه وسن مبادئه، فكان علمًا عربيًّا خالصًا؛ قرآنيًّا في توجهه ومقصده، وفقهيًّا في منهجه وأدواته وأسلوبه.

وفي هذا البحث، يعمد الباحث إلى عدد من الآيات القرآنية؛ ليبين فاعلية التقدير في أنواع الإعراب، والآثار الفقهية والدلالية المرتبطة بذلك.

أهمية البحث

تنبثق أهمية هذا البحث من عنايته بجانب مهم، وهو التقدير وأثره في توجيه الآيات القرآنية إلى معنى دلالي معين، أو استنباط أثر فقهي بناء على ذلك التوجيه، وبيان أنواع التقديرات وفاعليتها في الدلالة اللغوية.

منهج البحث

اتخذ البحث من المنهج الوصفي التحليلي سبيلًا إلى بيان الاختلافات بين النحاة في التقدير الإعرابي وفاعليته من ناحية المعنى والأثر؛ حيث وصف الظاهرة وحلل الآراء فيها في الآيات القرآنية، ولأن البحث مرتبط بالقرآن فحدوده القرآن ولا زمان له.

تمهيد:

النحو العربي قائم على الإعراب، فالإعراب هو الذي يوضح العلاقة بين الكلمات بخصوص مبانيها ومعانيها، وهو بذلك يعتمد اعتمادًا كبيرًا على التقدير. وبمعنى آخر، فإن وظيفة الإعراب هي توضيح المعنى وبيانه بشكل صحيح. ولا يحسن توضيح المعنى في كثير من الأحيان إلا بالتقدير بصوره المختلفة.

والتقدير هو "وسيلة من أهم وسائل التأويل التي يلجأ إليها عالم اللغة لتفسير المخالفة التي قد تحدث بين القاعدة أو القانون اللغوي من جهة، والنصوص المستعملة من جهة أخرى؛ رغبةً في تحقيق قدر مناسب من التوافق بينهما"، ومما هو مشهور أن "التقدير من الأمور التي تحتاج في عملها إلى إعمال الفكر والعقل، خاصةً أن مجال عملها هو الجانب الخفي غير الظاهر من الأشياء"(١). والتقدير لجأ إليه النحاة عند تأزم العلاقة بين ظاهر النص والقواعد، والأصل في منهجهم عدم التقدير ولكنهم لجأوا إليه اضطراريًّا.

وهو كذلك "محاولة معرفة العامل المحذوف، ولا يقتصر الأمر على ذلك، بل يتناول محذوفات أخرى غير العامل، فهو يتناول حذف المعمول، وكذلك حذف الجملة بأسرها؛ أي: العامل والمعمول معًا، أو هو افتراض صياغة المفردات أو الجمل أو سبكها بهدف تصحيح الحركة الإعرابية"(٢).

إذن فالتقدير مبني على الحذف، ومن مقتضياته، ويلعب الذهن والتفكير دورًا فعالًا فيه، فهو يقوم على الافتراض ومحاولة معرفة المحذوف وتقديره، سواء كان العامل، أو غير العامل بالنسبة للتقدير، فهو "قائم على الاجتهاد الذي يتيح عدة أوجه في العبارة الواحدة؛ لأن لكل وجه تأويلًا مختلفًا، حتى ولو كان ذلك مخالفًا للصورة الأصلية للنص"(٣).

---

(١) الحذف والتقدير في بنية الكلمة، كمال سعد، ماجستير، دار العلوم، القاهرة، ١٩٩٣م، ص ١١.

(٢) الحذف والتقدير، علي أبو المكارم، ط١، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ٢٠٠٧م، ص ٢٠٥.

(٣) الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب العلمية، د. ت. ١/ ١٣.

وللتقدير معانٍ عديدة، **لغة:** منها: قَدَّرَ يُقَدِّرُ تقديرًا، فهو مقدِّر، أي حَسِبَ يحْسِبُ حِسابًا. وتقدير الشيء أي القياس عليه[1]؛ نحو قوله تعالى: ﴿**وَكُلُّ شَيْءٍ عِندَهُ بِمِقْدَارٍ**﴾ [سورة الرعد، الآية: ٨]، وقوله أيضًا: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا﴾ [سورة الفرقان، الآية: ٢].

والتقدير **اصطلاحًا** شبيه بتلك المعاني، كلها أو بعضها، فهو مسألة فيها حساب وقياس. وبعبارة أدق: ينطوي على التفسير والتأويل وإعادة الصياغة، من أجل الوصول إلى المعنى الحقيقي للكلام، بالغوص في باطنه بعيدًا عن ظاهره. وعليه فالتقدير معناه: تفسير الظاهرة، أو الحالة، أو المسألة اللغوية، وتأويلها على حال تناسب المعنى وبشيء يدل عليها.

أولًا: التقدير في المرفوعات

الوظائف النحوية التي تتخذ من الرفع حالة لها تمثل من حيث كثرة أنماطها المرتبة الثانية بعد المنصوبات، وتتنوع بين الأسماء والفعل المضارع إذا خلا من عوامل النصب والجزم. ومن ذلك:

- خبر/ اسم كان/ فاعل:

- يقول الله تعالى: ﴿**فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ**﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٧٨].

حيث وجه المعربون رفع **(فَاتِّبَاعٌ)** على أوجه تقوم كلها على التقدير، وذلك كما يلي:

- أن يكون مبتدأً محذوف الخبر، وتقديره: فعلى الولي اتباع القاتل بالدية[2].

(١) لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، لبنان، ٢٠٠٣م، مادة: (ق د ر).
(٢) البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٤١٣هـ، ١٥١/٢.

وهذا هو توجيه الأخفش[١]، والزجاج[٢]، والنحاس[٣]، وأبي البقاء[٤]، وقد قدَّروه أيضًا –أي: الخبر– متأخرًا، تقديره: فاتباع بالمعروف عليه[٥].

ونلحظ بذلك أن النحويين اختلفوا فيما بينهم في تقدير الخبر، فمنهم من جعله متقدمًا، ومنهم من جعله متأخرًا، وفي التقديرين دلالة على أنه يجب على ولي الدم العافي اتباع القاتل بالمعروف؛ وذلك بتوخي العدل، وتحريه في أخذ الدية منه بلا مزايدة أو تعسف.

– أن يكون **(فَاتِّبَاعٌ)** خبرَ مبتدأ محذوفٍ، أي: فالحكم، أو الواجب[٦]، كذا قدّره ابن عطية[٧]. وقدّره الزمخشري: فالأمر اتباع[٨].

ويؤكد هذا الوجه وجوب حسن الاقتضاء من طالب الدية ووجوب حسن القضاء من مؤدي الدية؛ إذ نلحظ أن التقديرات (فالحكم، فالأمر، فالواجب).

– أن يكون **(فَاتِّبَاعٌ)** مرفوعًا على أنه اسم الكون الناقص، وهذا ما ذهب إليه أبو حيان[٩] الذي اعتبر أنَّ (فليكن) المقدرة ناقصة.

---

(١) معاني الأخفش، تحقيق: فائز فارس، دار البشير والأمل، ط٣، دمشق، سورية، ١٤٠١هـ، ١٥٧/١.

(٢) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، ط١ القاهرة، مصر، ١٤١٤هـ، ٢٤٩/١.

(٣) إعراب القران، لأبي جعفر النحاس، تحقيق الدكتور: زهير غازي، عالم الكتب، ط٢، بيروت ١٩٨٥م/١٤٠٥هـ، ٢٨١/١.

(٤) التبيان، أبو البقاء العكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، ط٢، بيروت، ١٤٠٧هـ، القاهرة، د.ت، ١٤٥/١.

(٥) البحر المحيط، ١٥١/٢.

(٦) السابق نفسه.

(٧) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، ط١بيروت، لبنان، ١٤١٣هـ، ٦٤/٢.

(٨) البحر المحيط، ١٥١/٢.

(٩) السابق، ١٥١/٢.

– أن يكون رفع **(فَاتّبَاعٌ)** بإضمار فعل تقديره: فليكن اتباع[١]، وهذا هو توجيه الزمخشري[٢]، الذي يجعل فعل الكون تامًّا يرفع ما بعده على الفاعلية.

وقد ضعف أبو حيان هذا الوجه لقوله: وأما إضمار الفعل الذي قدره الزمخشري: فليكن، فهو ضعيف؛ إذ (كان) لا تضمر غالبًا إلا بعد (إنْ) الشرطية، أو (لو)؛ حيث يدل على إضمارها الدليل[٣].

ونلمس أن جميع الأوجه الإعرابية الجائزة في **(فَاتّبَاعٌ)** تقودنا إلى أثر فقهي وآخر دلالي:

أما الأثر الفقهي فيتمثل في وجوب اتباع القاتل بالمعروف في حال عفو ولي الدم عنه؛ إذ تضافرت جميعها في التأكيد على الوجوب.

أما الأثر الدلالي فيتمثل في تدعيم ابن عطية لدلالة الوجوب بقوله: إن "الرفع سبيل الواجبات، أما المندوب إليه فيأتي منصوبًا، كقوله تعالى: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ [سورة محمد، الآية: ٤]"[٤].

وعند التأمل في هذه الآية، نجد أنَّ التقدير في المرتبة العليا من حيث الفاعلية من جهتين:

إحداهما: أن التقدير أنتج عددًا من الأوجه الإعرابية.

والأخرى: أن جميع الأوجه الإعرابية الناتجة تستند إليه.

وكذلك بالنظر لتلك الأوجه الإعرابية ومقارنتها بعضها مع بعض، فسنجد أنَّ فاعلية التقدير ليست على درجة واحدة، فنجد أن أرجحها الرفع على الخبرية؛ اعتمادًا على قوة الألفاظ المقدرة (فالحكم، فالأمر، فالواجب)، ولما فيها من قوة الحث والحض، ويليه الرفع على الابتداء بترجيح الخبر المتقدم (على الولي) على الخبر المتأخر (عليه)؛ لقوة دلالة

(١)البحر المحيط، ١٥١/٢.

(٢) السابق نفسه.

(٣) السابق نفسه.

(٤) المحرر الوجيز، ٦٤/٢.

التقديم على التأخير، ويليه ارتفاع **(فَاتّبَاعٌ)** على أنها اسم الكون الناقص المقدر، أما ارتفاع **(فَاتّبَاعٌ)** على الفاعلية بإضمار فعل الكون التام فيمثل درجة الضعف؛ لما ذكره أبو حيان.

– مبتدأ / خبر / فاعل:

- يقول الله تعالى: ﴿**وَأَقْسَمُوا بِاللهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ قُلْ لَا تُقْسِمُوا طَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ إِنَّ اللهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ**﴾ [سورة النور، الآية: ٥٣].

أجاز النحويون المفسرون في توجيه (طاعة) عدة وجوه تقوم جميعها على ألفاظ مقدرة، وفيما يلي بيانها:

الأول: أن (طاعة) مبتدأ و(معروفة) صفة، والخبر محذوف، أي: أمثل وأولى[١]، وهذا هو توجيه الزجاج[٢].

وفي هذا التوجيه نهي من الله تعالى للمنافقين عن التكلف في القسم؛ وذلك لكون طاعتهم معروفًا أمرُها، وهذا التوجيه يوحي بالسخرية والزجر؛ لأن الله تعالى خبير لا تخفى عليه خافية؛ فلا حاجة لأقسامهم وأعذارهم.

والثاني: أن (طاعة) خبر مبتدأ محذوف، أي: أمرنا أو المطلوب (طاعة معروفة)[٣]، وقد أشار إلى هذا التوجيه كل من أبي عبيدة[٤]، والفراء[٥]، ومكي[٦]، والزمخشري[٧].

---

(١) البحر المحيط، ٦٣/٨.

(٢) معاني الزجاج، ٥١/٤.

(٣) البحر المحيط، ٦٣/٨.

(٤) مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق، محمد فؤاد سزكين، الخانجي، ط١، القاهرة، ١٩٥٤م، ٦٩/٢.

(٥) معاني القرآن، الفراء، ٢٧٨/١.

(٦) مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب، تحقيق: د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، ط٣، بيروت، ١٤٠٧هـ، ١٢٥/٢.

(٧) الكشاف، الزمخشري، تصحيح مصطفى حسين محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٦٦هـ، ٢٥٠/٣.

ويؤكد هذا التوجيه أن المطلوب طاعة معلومة لا يُشك فيها ولا يُرتاب، لا أيمانٌ يُقسم بها والقلوب على خلافها.

والثالث: أن ارتفاع (طاعة) بسبب إضمار: ولتكن (طاعة معروفة)[1]، ونجد هذا التوجيه عند السمين[2]، مضافًا إلى التوجيهين السابقين.

وفي هذا التوجيه أمر بالتخلي عن الأيمان النفاقية المنكرة، وبأن تكون الطاعة معلومة لا شك فيها ولا رياء.

وإذا أردنا أن نرتب الأوجه الإعرابية حسب أولويتها، فسنجد أنه يستوي رفع (طاعة) على الابتداء ورفعها على الخبرية، أما ارتفاع (طاعة) بإضمار (ولتكن) فضعيف؛ وذلك لأنه لا يحذف الفعل ويبقى الفاعل، إلا إذا كان ثَمَّ مشعر به نحو: (رجال)، بعد (يُسبِّح) مبنيًّا للمعلوم، أي: يسبحه رجال، أو يجاب به نفي نحو: بلى زيد، لمن قال: ما جاء أحد. أو استفهام[3].

وأرجح –والله أعلم– رفع (طاعة) على الابتداء بتقدير: أولى؛ لما فيه من قوة الزجر وشدة السخرية.

والأثر المترتب على هذا التعدد في الألفاظ المقدرة نحويٌّ يتعلق بتغير الموقع الإعرابي لـ (معروفة)؛ حيث يكون نعتًا لمبتدأ، أو نعتًا لخبر، أو نعتًا لفاعل، ولكن وحدة العلامة الإعرابية أخفت هذا الأثر.

– مبتدأ/خبر/فاعل:

• **ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾**[سورة البقرة، الآية: ٢٨٢].

---

(١) البحر المحيط، ٦٤/٨.

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، تحقيق: علي محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٤١٤هـ، ٢٣٠/٥.

(٣) البحر المحيط، ٦٤/٨.

الشاهد: (فرجلٌ).

ونجد أن التقدير أنتج عددًا من الأوجه الإعرابية في هذا العنصر، وأن جميع الأوجه الإعرابية الجائزة فيه تقوم جميعها على التقدير؛ إذ إن طبيعة هذا التركيب لم تسمح بظهور وجه إعرابي يقوم على الظاهر.

وإذا أردنا أن نصنف الأوجه الإعرابية الجائزة في (فرجل)، فسنجدها على النحو التالي:

– أن يكون (فرجل) خبر مبتدأ محذوف، أي: فالشاهد[١]، وهذا هو توجيه الأخفش[٢]، والزجاج[٣].

– أو أن يكون (فرجل) مبتدأ محذوف الخبر، أي: فرجل وامرأتان يشهدون[٤]، ونجد هذا التوجيه مضافًا إلى التوجيه السابق عند النحاس[٥].

– أو أن يكون (فرجل) فاعلًا، أي: فليشهد رجل[٦]، ونجد هذا التوجيه ضمن توجيهات الزمخشري[٧].

– أو أن يكون (فرجل) مفعولًا لم يسم فاعله، أي: فليُستشهد[٨]، وهذا هو التوجيه **الثاني** عند ابن عطية[٩].

---

(١) البحر المحيط، ٧٢٨/١.
(٢) معاني الأخفش، ٨٩/١.
(٣) معاني الزجاج، ١ /٣٦٣.
(٤) البحر المحيط، ١ /٧٢٨.
(٥) إعراب النحاس، ٣٣٤/١.
(٦) البحر المحيط، ٧٢٨/١.
(٧) الكشاف، ٣٦/١.
(٨) البحر المحيط، ٧٢٨/١.
(٩) المحرر الوجيز، ٣٦٤/١.

– أو أن يكون المحذوف (فليكن)؛ فجوز أبو حيان ارتفاع (فرجل) على وجهين آخرين يستندان إلى تمام (فليكن) أو نقصانها؛ فجوز أن تكون تامة فيكون رجل فاعلًا، وأن تكون ناقصة، ويكون خبرها محذوفًا[1]، ويكون رجل اسم فليكن المقدرة.

وقد أشار الفراء[2] إلى تقدير (فليكن)، ولكنه لم يبين إذا ما كانت ناقصة أو تامة.

ونلحظ أن الأوجه الإعرابية الناتجة في هذه الآية متعددة، وهي تستند جميعها إلى التقدير؛ ما يشير إلى الفاعلية، وفاعلية التقدير فيها على درجة واحدة، فهناك الراجح والمرجوح.

(فرجل) مبتدأ محذوف الخبر هو **الثاني** عند النحاس، بينما هو **الثالث** عند الزمخشري وابن عطية.

ودلالة المقدر (فالشاهد، فليشهد، فليستشهد، فليكن) متفاوتة، فبالإضافة إلى تأثيرها على توجيه (فرجل) إعرابيًّا، فهي متفاوتة في الدلالة بتفاوت دلالة الاسم والفعل التام والناقص، وكذلك نلحظ تفاوتًا في لواحق الفعل، ففي حين قدر بعض النحويين (فليشهد)، نجد آخرين يقدرون (فليستشهد) بإلحاق السين والتاء، وهو أقرب إلى الفعل (واستشهدوا) المتقدم في الآية، والذي لولا عدم التوافق الإعرابي لكان تقدير ما هو من جنسه أولى؛ لأنه مذكور في الآية.

ومن خلال هذه التقديرات نجد أن من النحويين من يراعي أن يكون اللفظ المقدر من جنس لفظ مذكور في الآية، أو على الأقل قريب منه، ونلحظ ذلك عند من قدر (فليكن) و(فليستشهد).

– خبر/ فاعل/ نعت:

• **قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ بِالْحَقِّ وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْحَقُّ وَلَهُ الْمُلْكُ يَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّوَرِ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرِ﴾** [سورة الأنعام، الآية: ٧٣].

(١) البحر المحيط، ٧٢٨/١.

(٢) معاني الفراء، ١٨٤/١.

موطن الشاهد: (عالم الغيب).

– على الخبرية، أي هو عالم[١] الغيب المحجوب والكون المشهود، فهو يعلم ما غاب عن عباده، وما يشاهدونه لا يغيب عن علمه.

– أو على أن (عالم الغيب والشهادة) فاعل بـ (يقول) أو بـ (ينفخ) محذوفة يدل عليه: ينفخ[٢]، ويعني هذا التوجيه أنَّ عالم الغيب والشهادة هو الذي ينفخ في الصور.

– أو على أن (عالم الغيب والشهادة) نعت للذي[٣]، في أول الآية.

وقد أشار إلى رفع (عالم الغيب والشهادة) على الخبرية وعلى الفاعلية وعلى النعت كل من: النحاس[٤]، ومكي[٥]، وابن عطية[٦]، وابن الأنباري[٧]، والعكبري[٨]، والسمين[٩].

وذكر أبو حيان رفع (عالم الغيب والشهادة) على الابتداء على تقدير النافخ في الصور[١٠].

وإذا أردنا أن نرتب الأوجه حسب أولويتها عند النحويين المفسرين، فسنجد أن أجودها الأول[١١]، وهو الرفع على الخبرية، ويليه الرفع على الابتداء، ثم يأتي بعد ذلك الرفع

(١) البحر المحيط، ٥٥٧/٤.

(٢) السابق نفسه.

(٣) السابق نفسه.

(٤) إعراب النحاس، ٨٧٥/١.

(٥) مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب، تحقيق: د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، ط٢، بيروت، ١٤٠٧هـ، ٧٢/١، ٢٧.

(٦) المحرر الوجيز، ٨٤/٦.

(٧) البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري، تحقيق: د.طه عبد الحميد طه ومصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٤٠٠هـ، ٣/١.

(٨) التبيان، ٥٠/١.

(٩) الدر المصون، ٩٩/٣.

(١٠) البحر المحيط، ٤/ ٥٥٧.

(١١) السابق، ٥٥٧/٤.

على الفاعلية والرفع على النعت. وأرى –والله أعلم– رفع (عالم الغيب والشهادة) على الخبرية؛ لما فيه من دلالة الارتفاع بالصفة والتركيز عليها.

ونلحظ في تحليل المعربين لهذه الآية:

– الإخبار في هذا السياق أولى من غيره.

– النعت أولى في نظر النحويين من إسناد النفخ لله.

– توجيه رفع (عالم) على الابتداء ذكره بعضهم، وأغفله آخرون.

– أن الحاجة إلى التقدير ملحة؛ إذ إنه رغم وجود عامل ظاهر إلا أن بعده عن معموله في الآية المذكورة، اضطر النحويون للقول بعامل مقدر.

– أن عدد الأوجه الإعرابية الناتجة عن التقدير تختلف من نحوي لآخر.

– أن ترتيب الأوجه الإعرابية يختلف من نحوي لآخر.

– دلالة المقدر متفاوتة (هو، ينفخ، النافخ)، بالإضافة إلى تأثيرها على توجيه (عالم) نحويًّا.

– من خلال ما تم عرضه في الآيات نلحظ بأن قول النحويين: عدم التقدير أولى من التقدير ليس على إطلاقه، فعلى الرغم من أن هناك أوجهًا لا تستدعي تقديرًا إلا أنها مرجوحة في نظر الكثيرين، بل ممنوعة عند آخرين.

ولعل رصد تلك المواضع، وبيان الخصائص العامة لها، يدلان على معرفة متى يكون الوجه القائم على التقدير أولى من الوجه المعتمد على العناصر التركيبية الظاهرة الموجودة في التركيب، خصوصًا أن النحويين ذيلوا توجيهاتهم برفع (عالم) على أنها نعت لـ (الذي)، وهو الوجه الذي لا يحتاج إلى تقدير، وكان من المفترض أن يكون في المقدمة؛ لاعتماده على الظاهر.

– أنَّ هذا الاختلاف في التّحليل النَّحْويّ بين النَّحْويّين، كان له أثرٌ واضحٌ وكبيرٌ في التّفسير، نتج عنه تنوّع في المعاني، وتعدّد في الدّلالات، ممّا يعمّق فكرة المزاوجة بين الإعراب والمعنى.

– أنّ الاختلاف بين النَّحْويّين، وما ينتج عنه من تعدّدٍ في التّحليل النَّحْويّ، كانت له أسبابٌ كثيرة؛ منها ما هو مقبولٌ ومنها ما هو مستهجنٌ ناتجٌ عن اجتهاداتٍ خاطئة.

ولإثبات أنَّ للمرتبة ما يمثلها أكتفي فيما يلي بعرض المزيد من الأمثلة، من دون تحليل؛ كي لا يطول هذا المختصر:

• **يقول الله تعالى:** ﴿**إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَالَمِينَ ۝ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَن دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا**﴾ [سورة آل عمران، الآيتان: ٩٦–٩٧].

الشاهد: (مقام إبراهيم). على أن يكون خبر مبتدأ محذوف تقديره: (أحدها)؛ أي أحد تلك الآيات البينات مقام إبراهيم[١]، وقدّره بعضهم تقديرًا آخر بالجمع؛ أي: هن مقام إبراهيم[٢]، وقد أخبر بالمفرد عن الجمع؛ لاشتمال مقام إبراهيم على كثير من الآيات.

وقد يكون سبب الإخبار بالمفرد عن الجمع اعتبار مقام إبراهيم وأمن داخله، نوعًا من الجمع، والمترجح عند ابن عطية[٣]، في ذلك أن المقام وأمن الداخل جُعلا مثالًا مما في حرم الله من الآيات، وخُصَّا بالذكر لعظمها، وأنهما تقوم بهما الحجة على الكفار؛ إذ هم مدركون لهاتين الآيتين بحواسهم[٤].

وارتفاع (مقام إبراهيم) على أنه خبر مبتدأ محذوف هو التوجيه **الثاني** عند الزجاج[٥] الذي يجعل مقام إبراهيم بمنزله آيات كثيرة.

ويجوز أن يكون (مقام إبراهيم) مبتدأً محذوف الخبر تقديره: منها؛ أي من الآيات البينات مقام إبراهيم[٦].

---

(١) البحر المحيط، ٢٧٢/٣.
(٢) السابق، ٢٧١/٣.
(٣) المحرر الوجيز، ١٦٥/٣.
(٤) البحر المحيط، ٢٧١/٣.
(٥) معاني الأخفش، ٢١١/١.
(٦) معاني الزجاج، ٤٤٦/١.

وهذا هو توجيه الأخفش[١]، ونجده عند كل من الزجاج[٢]، ومكي[٣]، وابن عطية[٤]، والعكبري[٥]، والنحاس[٦].

ويجوز ارتفاع (مقام إبراهيم) على أنه عطف بيان لقوله: آيات بينات[٧]، ومنهم من رده على أساس أن آيات نكرة، ومقام إبراهيم معرفة، وأنه لا يجوز التخالف في عطف البيان.

وقد أشار إلى هذا التوجيه كل من النحاس[٨]، ومكي[٩]، وابن عطية[١٠]، وفيه دلالة واضحة على منزلة مقام إبراهيم العظيمة واشتماله على آيات كثيرة.

ويجوز إعراب (مقام إبراهيم) على أنه بدل من (آية بينة)؛ على قراءة من قرأ: آية بينة بالتوحيد[١١]، وفي هذه الحال يكون (مقام إبراهيم) بدلًا معرفة من نكرة موصوفة، كقوله تعالى: ﴿**وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ۝ صِرَاطِ اللَّهِ**﴾[سورة الشورى، الآيتان: ٥٢، ٥٣]. ويكون الله تعالى قد أخبر عن هذه الآية العظيمة وحدها، وهي مقام إبراهيم لما ذكرناه، وإن كان في البيت آيات كثيرة[١٢]. ونجد هذا الوجه عند السمين[١٣].

---

(١) البحر المحيط، ٢٧٢/١.
(٢) معاني الأخفش، ٢١١/١.
(٣) مشكل إعراب القرآن، ١٥١/١.
(٤) المحرر الوجيز، ١٦٥/٣.
(٥) التبيان، ٢٨١/١.
(٦) إعراب النحاس، ٣٩٥/١، ٣٩٦.
(٧) البحر المحيط، ٢٧٢/٣.
(٨) إعراب النحاس، ٣٩٥/١، ٣٩٦.
(٩) مشكل إعراب القرآن، ١٥١/١.
(١٠) المحرر الوجيز، ١٦٥/٣.
(١١) البحر المحيط، ٢٧٢/٣.
(١٢) السابق، ٢٧٢/٣، ٢٧٣.
(١٣) الدر المصون، ١٦٩/٢، ١٧٠.

وإذا أردنا أن نرتب الأوجه حسب أولويتها، فسنجد أن الأولى والأصوب في إعراب (مقام إبراهيم) أن يكون خبر مبتدأ تقديره (أحدها)، أي: إحدى تلك الآيات البينات مقام إبراهيم[١]، ويليه ارتفاع مقام إبراهيم على أنه مبتدأ محذوف الخبر تقديره: منها، أي: من الآيات البينات مقام إبراهيم[٢]، ثم يأتي بعد هذين الوجهين ارتفاع (مقام إبراهيم) على البدلية من (آية بينة)؛ على قراءة من قرأ: آية بينة بالتوحيد[٣]، أما ارتفاع (مقام إبراهيم) على أنه عطف بيان لقوله: (آيات بينات) فقد رُدَّ؛ لأنه مخالف لما يراه الكوفيون والبصريون[٤]؛ إذ إن عطف البيان عند الكوفيين كالنعت؛ فتتبع النكرة النكرة والمعرفة المعرفة، وأما عند البصريين فينبغي أن يكونا معرفتين ولا يجوز أن يكونا نكرتين.

وهناك قاعدة ملخصها: أن ما أعربه الكوفيون ومن وافقهم عطف بيان وهو نكرة على النكرة قبله، أعربه البصريون بدلًا، ولم يقم لهم دليل على تعيين عطف البيان في النكرة[٥].

• **ويقول الله تعالى: ﴿لَّٰكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَٰئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾** [سورة النساء، الآية: ١٦٢].

الشاهد (والمؤتون).

ذكر بعضهم أنَّ ارتفاع (والمؤتون)؛ لأنه معطوف على (الراسخون) أو على الضمير المستكن في (المؤمنون) أو على الضمير في (يؤمنون)[٦]، أشار إلى ذلك الأخفش[٧].

---

(١) البحر المحيط، ٢٧٢/٣.

(٢) السابق نفسه.

(٣) السابق نفسه.

(٤) السابق نفسه.

(٥) السابق نفسه.

(٦) البحر المحيط، ١٣٦/٤.

(٧) معاني الأخفش، ١٥٧/١.

وقيل: ارتفاع (والمؤتون) على أنه مبتدأ وما بعده الخبر، وهو اسم الإشارة وما يليه[١]، ونجد هذا التوجيه عند سيبويه[٢]، وفي الابتداء دلالة واضحة على أن المزكين بأموالهم في سبيل مرضاة الله –سبحانه وتعالى– لهم أجر مخصوص عند ربهم.

وقيل هو خبر مبتدأ محذوف على سبيل قطع الصفات في المدح ذكره الزجاج[٣]، وأبو حيان[٤] الذي علق بقوله عن هذا الوجه: وهو الوجه الذي اخترناه في رفع (المؤتون)[٥]. ويقول أيضًا: وقد جوزوا في قوله تعالى: (والمؤتون الزكاة) وجوهًا على غير الوجه الذي ذكرناه[٦]، ويرى كذلك أن (والمؤتون الزكاة) لا يجوز أن يعطف على المرفوع قبله؛ لأن النعت إذا انقطع في شيء منه لم يعد ما بعده إلى إعراب المنعوت[٧].

- **ويقول الله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُم بِقُوَّةٍ وَاذْكُرُوا مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ۝ ثُمَّ تَوَلَّيْتُم مِّن بَعْدِ ذَٰلِكَ فَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَكُنتُم مِّنَ الْخَاسِرِينَ﴾** [سورة البقرة، الآيتان: ٦٣، ٦٤].

الشاهد: (فضل الله).

على مذهب البصريين الذي يقرر أن (فضل الله) مرفوع على الابتداء، والخبر محذوف تقديره: موجود، وما يشبهه وما يليق بالموضع[٨]، ونجد تفصيل ذلك عند سيبويه[٩].

---

(١) البحر المحيط، ١٣٦/٤.
(٢) الكتاب لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب، ط٢، بيروت، ١٤٠٣هـ، ١٦٣/٢.
(٣) معاني الزجاج، ١٣٢/٢.
(٤) البحر المحيط، ١٣٥/٤.
(٥) السابق، ١٣٦/٤.
(٦) السابق، ١٣٥/٤.
(٧) السابق، ١٣٤/٤.
(٨) السابق، ٣٨٧/١، ٣٩٥.
(٩) الكتاب، ١٢٩/٢.

ومذهب الكوفيين في المرفوع بعد (لولا) يتفرع عنه ثلاثة أوجه في رفع (فضل الله)؛ إذ يقرر الكوفيون أن المرفوع بعد (لولا) اسم مرفوع بها أو بفعل محذوف[١]، فعليه يمكن القول: إن (لولا) تكون بمنزلة عامل رفع، ويكون (فضل الله) اسم مرفوع.

واختلف الكوفيون في طبيعة الفعل المحذوف هل هو فعل مبني للمعلوم مثل: انعدم، أو فعل مبني للمجهول مثل: وجد؟ فترتب على ذلك رفع (فضل الله) على الفاعلية، أو رفعه على أنه نائب فاعل، ونجد تفصيل ذلك كله عند سيبويه[٢].

وأرى أن الراجح ارتفاع (فضل الله) على الابتداء، على مذهب البصريين، أما ارتفاع (فضل الله) على مذهب الكوفيين فهو مستنتج.

– مبتدأ/ معطوف:

- **ومن ذلك قوله تعالى:** ﴿**إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلُ يُسْحَبُونَ**﴾ [سورة غافر، الآية: ٧١].

الشاهد: (والسَّلَاسلُ).

قوله: (والسلاسل) العامة على رفعها، وفيه ثلاثة أوجه، **أحدها:** أنه معطوف على الأغلال، وأخبر عن النوعين بالجار، فالجار في نية التأخير. والتقدير: إذ الأغلال والسلاسل في أعناقهم. **الثاني:** أنه مبتدأ، وخبره محذوف لدلالة خبر الأول عليه. **الثالث:** أنه مبتدأ أيضًا، وخبره الجملة من قوله: يسحبون. ولا بد من ذكر يعود عليه منها. والتقدير: والسلاسل يسحبون بها. حذف لقوة الدلالة عليه، فيسحبون مرفوع المحل على هذا الوجه. وأما في الوجهين المتقدمين، فيجوز فيه النصب على الحال من الضمير المنوي في الجار، ويجوز أن يكون مستأنفًا[٣].

---

(١) البحر المحيط، ٣٨٧/١.

(٢) الكتاب، ١٢٩/٢.

(٣) الدر المصون، ٤٩٥/٦.

ثانيًا: التقدير في المنصوبات

الوظائف النحوية التي تتخذ من النصب حالة لها تمثل من حيث كثرة أنماطها المرتبة الأولى، وتتنوع بين الأسماء والفعل المضارع إذا تقدَّمه أحد عوامل النصب. ومن ذلك:

- خبر كان/ مفعول به/ نعت:

• **قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءكُمُ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِن رَّبِّكُمْ فَآمِنُواْ خَيْرًا لَّكُمْ وَإِن تَكْفُرُواْ فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَكَانَ اللّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾** [سورة النساء، الآية: ١٧٠].

الشاهد: (خيرًا).

وفي تقدير الناصب ثلاثة أوجه: **أولها:** على إضمار (يكن)، وهو المنسوب لأبي عبيدة[١]؛ أي: آمنوا يكن الإيمان خيرًا لكم مما أنتم فيه، وأحمد عاقبة من الكفر. **والثاني:** وائتوا خيرًا لكم. وهو فعل يجب إضماره[٢]، وهذا هو مذهب الأخفش[٣]، والزمخشري[٤]. وبذلك انتصبت (خيرًا) بفعل لازم الحذف في كلامهم؛ لكثرة الاستعمال؛ إذ جرى مجرى الأمثال، وذلك فيما دل على الأمر والنهي من الكلام. **والثالث:** إيمانًا خيرًا لكم، وانتهاء خيرًا لكم، فتكون (خيرًا) نعتًا لمصدر محذوف يدل عليه الفعل الذي قبله[٥]، وهو مذهب الفراء[٦].

ويقتضي هذا التوجيه أن الإيمان ينقسم إلى خير وغيره، وفي ذلك تعريض بأهل الكتاب.

---

(١) مجاز القرآن، ١٤٣/١.
(٢) البحر المحيط، ١٤٢/٤.
(٣) معاني القرآن، ٢٤٩/١.
(٤) الكشاف، ٥٩٣/١.
(٥) البحر المحيط، ١٤٢/٤.
(٦) معاني القرآن، ٢٩٥/١.

ويتضح لنا أن أولى هذه التوجيهات ما ذهب إليه الأخفش والزمخشري، الذي يقوم على أنَّ (خيرًا) مفعول لفعل محذوف تقديره: ائتوا، ويليه النصب على النعت للمصدر المحذوف (إيمانًا)، أما النصب على أن (خيرًا) خبر يكن المحذوفة فمردود؛ لأن (كان) لا تحذف مع اسمها إلا بعد (إن) و(لو) الشرطيتين، ولأنه لا يضمر الشرط وجوابه، وهذا لا يوجد في كلام العرب.

– مفعول ثان/ مفعول مطلق:

• **وذلك في قوله تعالى: ﴿أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾** [سورة البقرة، الآية: ١٠٠].

الشاهد: ﴿عهدًا﴾.

وانتصاب "عهدًا" على أحد وجهين: إما على المصدر الجاري على غير الصدر وكان الأصل: "معاهدة"، أو على المفعول به على أن يضمّن (عاهدوا) معنى "أعطوا"، ويكون المفعول الأول محذوفًا، والتقدير: عاهدوا الله عهدًا. وقرئ: "عهدوا" فيكون "عهدًا" مصدرًا جاريًا على صدره، وقرئ أيضًا: (عوهدوا) مبنيًّا للمفعول[١].

– خبر كان/ مفعول مطلق/ مفعول لأجله:

• كل هذه الأوجه الإعرابية جاءت في كلمة (تصديق) في قول الله تعالى: **﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَن يُفْتَرَى مِن دُونِ اللّهِ وَلَكِن تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ الْكِتَابِ لاَ رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ﴾** [سورة يونس، الآية: ٣٧].

الشاهد: (تصديق).

وجه النحويون المفسرون (تصديق) على ثلاثة أوجه:

الأول: على أن (تصديق) خبر كان مضمرة، أي: ولكن كان تصديق، أي مصدقًا[٢].

---

[١] الدر المصون، ٢٦/٢.

[٢] البحر المحيط، ٥٧/٦.

وهذا التوجيه هو تخريج كل من الفراء[١]، والزجاج[٢]، والنحاس[٣]، ومكي[٤]، والزمخشري[٥]، وابن الأنباري[٦].

الثاني: أن (تصديق): انتصب على المصدر، والعامل فيه فعل محذوف[٧]، وهذا هو تخريج ابن عطية[٨].

الثالث: أن (تصديق) انتصب مفعولًا من أجله، والعامل محذوف، والتقدير: ولكن أنزل للتصديق[٩]، وقد أشار إلى ذلك أبو البقاء العكبري[١٠].

- **يقول الله تعالى:** ﴿**اقْتُلُوا يُوسُفَ أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضًا**﴾ [سورة يوسف الآية ٩].

الشاهد: (أرضًا).

وجه النحويون المفسرون (أرضًا) على وجوه كالآتي:

– أن (أرضًا) منتصبة على إسقاط حرف الجر، أي: في أرض بعيدة من الأرض التي هو فيها[١١]، وهذا للتخفيف، كقوله تعالى على لسان إبليس: ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [سورة الأعراف، الآية: ١٦]. أي: في، أو على صراطك، ونجد هذا التوجيه عند كل من الزجاج[١٢]، والنحاس[١٣]، وابن عطية[١٤].

---

(١) معاني الفراء، ٣٦٥/١.

(٢) معاني الزجاج، ٢٠/٣.

(٣) إعراب النحاس، ٢٥٥/٢.

(٤) مشكل إعراب القرآن، ٣٨٢/١.

(٥) الكشاف، ٣٤٧/٢.

(٦) البيان، ٤١٣/١.

(٧) البحر المحيط، ٥٧/٦.

(٨) المحرر الوجيز، ٩/ ٤٣.

(٩) البحر المحيط، ٦/ ٥٧.

(١٠) التبيان، ٢/ ٦٧٥.

(١١) البحر المحيط، ٢٤٣/٦.

(١٢) معاني الزجاج، ٩٣/٣.

(١٣) إعراب النحاس، ٢/ ٣١٥.

(١٤) المحرر الوجيز، ٢٥٣/٩.

– أن (أرضًا) مفعول ثانٍ، على تضمين اطرحوا معنى أنزلوه، كما تقول: أنزلت زيدًا الدار[١]، ومعلوم أن (أنزلوه) يتعدى لاثنين، قال تعالى: ﴿أَنزِلْنِي مُنزَلًا مُّبَارَكًا﴾[سورة المؤمنون، الآية: ٢٩].

وأرى –والله أعلم– أن الطرح يختلف عن الإنزال؛ ونجد هذا التوجيه عند أبي البقاء[٢].

– أن (أرضًا) ظرف[٣]، ونجد هذا التوجيه عند كل من الزمخشري[٤]، ومكي ابن أبي طالب[٥]، وابن الأنباري[٦]، والهمذاني[٧].

وقد رد ابن عطية هذا الوجه فقال: (وذلك خطأ؛ لأن الظرف ينبغي أن يكون مبهمًا، وهذه ليست كذلك، بل هي أرض مقيدة بأنها بعيدة، أو قاصية أو نحو ذلك، فزال بذلك[٨].

ومجمل كلام ابن عطية أن ما ينتصب على الظرفية المكانية لا يكون إلا مبهمًا؛ وحيث كان المراد أرضًا بعيدة عن أرضه، لم يكن هناك إبهام.

وهذا الرأي مستحسن فلو قلت: جلست دارًا بعيدة، أو مكانًا بعيدًا لم يصح إلا بواسطة (في)، ولا يجوز حذفها، إلا في ضرورة شعر[٩].

---

(١) البحر المحيط، ٢٤٣/٦.

(٢) التبيان، ٧٢٣/٢.

(٣) البحر المحيط، ٢٤٣/٦.

(٤) الكشاف، ٤٤٧/٢.

(٥) مشكل إعراب القرآن، ٤٢١/١، ٤٢٢.

(٦) البيان، ٢٣/٢.

(٧) الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب حسين بن أبي العز الهمداني، تحقيق: د. محمد حسن النمر ود. فؤاد علي مخيمر، دار الثقافة، ط١، الدوحة: ١٤١١هـ، ٣٢/٣.

(٨) المحرر الوجيز، ٢٥٣/٩.

(٩) البحر المحيط، ٢٤٣/٦.

• **يقول الله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ ۝ وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ الصَّالِحِينَ ۝ قَالَتْ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ قَالَ كَذَلِكِ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ إِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ۝ وَيُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَاةَ وَالْإِنْجِيلَ ۝ وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾** [سورة آل عمران، الآيات: ٤٥-٤٩].

الشاهد: (ورسولًا).

وجّه النحويون المفسرون النصب في (ورسولًا) على وجوه:

- أن يكون منصوبًا بإضمار فعل تقديره: ويجعله رسولًا إلى بني إسرائيل[١]، وهذا هو أحد توجيهات كل من الزجاج[٢]، والنحاس[٣] وابن الأنباري[٤].

- أن يكون معطوفًا على: ويعلمه، فيكون حالًا؛ إذ التقدير: ومعلمًا الكتاب، فهذا كله عطف بالمعنى على قوله: وجيهًا[٥].

- أن يكون منصوبًا على الحال من الضمير المستكن في: (ويكلم)، فيكون معطوفًا على قوله: (وكهلًا)، أي: ويكلم الناس طفلًا وكهلًا ورسولًا إلى بني إسرائيل، أو أن تكون الواو زائدة، ويكون حالًا من ضمير ويعلمه[٦]؛ قاله الأخفش[٧].

والأول هو الأولى كما يظهر من توجيهاتهم؛ إذ ليس فيه إلا إضمار فعل يدل عليه المعنى، أي يجعله رسولًا[٨].

---

[١] البحر المحيط، ٣/١٦١.
[٢] معاني الزجاج، ١/٤١٣.
[٣] إعراب النحاس، ١/٣٧٩.
[٤] التبيان، ١/٢٠٤.
[٥] البحر المحيط، ٣/١٦١.
[٦] السابق نفسه.
[٧] معاني الأخفش، ١/٢٠٥
[٨] البحر المحيط، ٣/١٦١.

ورُد القول بعطف (رسولًا) على قوله (وكهلًا)بحجة طول الفصل بين المتعاطفين، وكذلك رد القول بأن الواو زائدة ويكون (رسولًا) حالًا من ضمير (ويعلمه)؛ لما يترتب عليه من القول بزيادة الواو.

• **ويقول الله تعالى:** ﴿**قُلْ إِنَّنِي هَدَانِي رَبِّي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ دِينًا قِيَمًا مِّلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا**﴾ [سورة الأنعام، الآية: ١٦١].

الشاهد: (دينًا).

وجه النحويون المفسرون النصب في (دينًا) على وجوه:

الأول: أنه مفعول ثانٍ، وذلك بإضمار (عرفني)؛ لدلالة (هداني) عليه، أو بإضمار (هداني)[١]، وهذا هو أحد الوجهين الموجودين عند كل من الزجاج[٢]، والنحاس[٣]، ومكي[٤]، وأبي البقاء[٥].

الثاني: أن ينتصب بإضمار: اتبعوا والزموا[٦]، وهذا هو أحد التوجيهات الموجودة عند كل من ابن عطية[٧]، وابن الأنباري[٨]، والهمذاني[٩].

الثالث: على أنه مصدر لهداني على المعنى، كأنه قال: اهتداء[١٠]، وهذا هو توجيه الفراء[١١].

---

[١] البحر المحيط، ٧٠٣/٤.

[٢] معاني الزجاج، ٢/ ٣١١.

[٣] إعراب النحاس، ٢/ ١١٠.

[٤] مشكل إعراب القرآن، ٣٠٢/١١.

[٥] التبيان، ٥٥٣/١.

[٦] البحر المحيط، ٧٠٣/٤.

[٧] المحرر الوجيز، ١٩١/٦.

[٨] البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري، تحقيق: د.طه عبد الحميد طه ومصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: ١٤٠٠هـ، ٣٥١/١.

[٩] الفريد، ٢/ ٢٥٨، ٢٥٩.

[١٠] البحر المحيط، ٧٠٣/٤.

[١١] معاني الفراء، ٣٦٧/١.

الرابع: على البدل من (إلى صراط) على الموضع؛ لأنه يقال: هديت القوم الطريق[١]؛ ولأن معناه: هداني صراطًا، بدليل قوله تعالى: ﴿**وَيَهْدِيَكُمْ صِرَاطًا مُّسْتَقِيمًا**﴾ [سورة الفتح، الآية: ٢٠]. وهذا هو توجيه الزمخشري[٢].

• **ويقول الله تعالى:** ﴿**سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا**﴾ [سورة الحاقة، الآية: ٧].

الشاهد: (حسومًا).

أشار النحويون المفسرون إلى انتصاب (حسومًا) على وجوه:

١- على أن ينتصب بفعل مضمر، أي: تحسم حسومًا، بمعنى: تستأصل استئصالًا[٣]. وهذا هو التوجيه **الأول** عند الزمخشري[٤]، والمعنى العام: تتابعت عليهم الرياح في هذه الفترة تتابعًا، فلم يكن فيها فتور ولا انقطاع، حتى حسمت وقطعت الرياح كل خير، واستأصلت كل بركة.

٢- أن تكون (حسومًا) صفة كقولك: ذات حسوم[٥]، وهذا هو التوجيه **الثاني** عند الزمخشري[٦] أيضًا، أي: سخر عليهم رياحًا مستأصلة ذات حسوم.

٣- أو تكون (حسومًا) مفعولًا له، أي: سخرها عليهم للاستئصال، وهذا هو التوجيه **الثالث** عند الزمخشري[٧].

ونجد جميع الأوجه السابقة عند كل من: الهمذاني[٨]، وأبي حيان[٩]، والسمين[١٠].

---

(١) البحر المحيط، ٧٠٣/٤.

(٢) الكشاف، ٨٣/٢.

(٣) البحر المحيط، ٢٥٥/١٠.

(٤) الكشاف، ٥٩٩/٤.

(٥) البحر المحيط، ٢٥٥/١٠.

(٦) الكشاف، ٤ /٥٩٩.

(٧) الكشاف، ٤ /٥٩٩.

(٨) الفريد، ٥١٧/٤.

(٩) البحر المحيط، ٢٥٥/١٠.

(١٠) الدر المصون، ٣١٦/٦.

• **ويقول الله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَن يَمُوتُ بَلَىٰ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾** [سورة النحل، الآية: ٣٨].

الشاهد: (حقًّا).

أشار النحويون المفسرون إلى انتصاب (حقًّا) على وجوه:

الأول: على أن (حقًّا) مصدر مؤكد لما دل عليه (بلى) من تقدير المحذوف الذي هو يبعثه[١]، وكأنه قال: حق على الله أن يبعث من يموت ويحاسبه حقًّا، وفي ذلك تكذيب للمشركين فيما زعموه من أن الله –تعالى– لا يبعث من يموت، ورد عليهم فيما قالوه بغير علم، ونجد هذا التوجيه عند كل من: الأخفش[٢]، والزجاج[٣]، والنحاس[٤]، وابن عطية[٥].

والثاني: على أن (حقًّا) نعت لـ(وعدًا)[٦]، وكأنه قال: وعد الله بذلك وعدًا صدقًا، لا خُلف فيه ولا تبديل، ولكن أكثر الناس لا يعلمون هذه الحقيقة لجهلهم بكمال قدرة الله – تعالى– وعموم علمه، ونفاذ إرادته وسمو حكمته.

ونجد هذا الوجه مضافًا إلى الوجه السابق عند السمين[٧].

ثالثًا: التقدير في المجرورات

الوظائف النحوية التي تتخذ من الجر حالة لها تمثل من حيث كثرة أنماطها المرتبة الثالثة، وتختص بالأسماء دون الأفعال، ويبدو أنه لا يوجد تركيب يحتوي على عنصر مجرور وجميع الأوجه الإعرابية الجائزة فيه تقوم على التقدير، بل إنَّ ما وجد من عناصر

---

(١) البحر المحيط، ٦/ ٥٢٩.

(٢) معاني الأخفش، ١/ ٢١٦.

(٣) معاني الزجاج، ١٩٩/٣.

(٤) إعراب النحاس، ٣٥٩/٢.

(٥) المحرر الوجيز، ١٨٤/١.

(٦) البحر المحيط، ٥٢٩/٦.

(٧) الدر المصون، ٣٢٦/٤.

مجرورة كان التقدير يشترك فيها مع العوامل الظاهرة في إنتاج الأوجه الإعرابية الجائزة فيها. ومن ذلك:

- الجر بالحرف/ العطف:

- **يقول الله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾** [سورة البقرة، الآية: ٢١٧].

الشاهد: (والمسجدِ).

ذكر النحويون المفسرون في جر (والمسجد) وجهين:

أحدهما: أن يكون معطوفًا، وفي المعطوف عليه ثلاثة أقوال:

١- أنه معطوف على الضمير في قوله: (وكفر به)، أي: وبالمسجد الحرام، وهو اختيار أبي حيان[١] والسمين[٢]، وهذا القول فيه عطف الظاهر على المضمر المجرور من غير إعادة الجار، وهي مسألة خلاف؛ حيث ذهب جمهور البصريين[٣]، وتابعهم كثير من النحويين والمعربين[٤]، إلى عدم جواز ذلك في الاختيار، وذهب الكوفيون[٥] إلى جواز ذلك، وتابعهم كثير من المتأخرين[٦].

٢- أن يكون معطوفًا على (الشهر الحرام)[٧]، وهو قول الفراء[٨]، ورد هذا القول جمهور المعربين[٩].

---

[١] البحر المحيط، ٣٨٦/٢.

[٢] الدر المصون، ٥٣٠/١.

[٣] الكتاب، ٣٨١/٢، ومعاني الأخفش، ٤٣١/١.

[٤] مشكل إعراب القرآن، ١٧٦/١، والكشاف، ٤٦٢/١، والمحرر الوجيز، ٨/٤، والبيان، ١/ ٢٤٠.

[٥] معاني الفراء، ٢٥٢/١، ٣٦٤، ٨٦/٢

[٦]شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق: د.عبد الرحمن السيد ود.محمد المختون، هجر للطباعة والنشر، ط١، القاهرة: ١٤١٠هـ، ٣٧٥/٣.

[٧] البحر المحيط، ٣٨٦/٢.

[٨] معاني الفراء، ١/ ١٤١.

[٩] إعراب النحاس، ٣٠٨/١، ومشكل إعراب القرآن، ٩٥/١، والبيان، ١٥٢/١، والتبيان، ١٧٥/١، والفريد، ٤٥٤/١.

٣- أنه معطوف على (سبيل الله)[١]، وهو قول النحاس[٢]، وأبي علي الفارسي[٣]، ومكي[٤]، والزمخشري[٥]، وابن عطية[٦].

ورد هذا القول كل من ابن الأنباري[٧]، وأبي البقاء العكبري[٨]، والهمذاني[٩]، والسمين[١٠].

وسبب رد هؤلاء المعربين لهذا القول أنه يؤدي إلى الفصل بين الصلة والموصول بأجنبي؛ لأنه إذا جعل (المسجد الحرام) معطوفًا على (سبيل الله) كان في صلة المصدر (صد)، وقد فرق بينهما بقوله (وكفر به)، وهو معطوف على المصدر الموصول.

والآخر؛ أي من الوجهين في جر (المسجد الحرام): أن يتعلق بفعل محذوف دل عليه المصدر، تقديره: ويصدون عن المسجد الحرام[١١]، وهذا هو تقدير أبي البقاء العكبري[١٢].

وقد رد السمين[١٣]، هذا الوجه لما فيه من عمل حرف الجر محذوفًا، وهو مقصور على الضرورة، وقد نص العكبري[١٤]، على عدم جواز ذلك، ولكنه ضحى بهذه القاعدة

---

(١) البحر المحيط، ٣٨٦/٢.

(٢) إعراب النحاس، ٣٠٨/١.

(٣) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، تحقيق: د.عبد العال سالم مكرم دار الشروق، ط٢، القاهرة: ١٣٩٩هـ، ١٢٩/٣.

(٤) مشكل إعراب القرآن، ٩٥/١.

(٥) الكشاف، ٢٥٩/١.

(٦) المحرر الوجيز، ١٦١/٢.

(٧) البيان، ١٥٢/١.

(٨) التبيان، ١٧٥/١.

(٩) الفريد، ٤٥٤/١.

(١٠) الدر المصون، ٥٢٩/١.

(١١) البحر المحيط، ٣٨٦/٢.

(١٢) التبيان، ١٧٥/١.

(١٣) الدر المصون، ١/ ٥٣١.

(١٤) التبيان، ١٧٤/١.

هنا مراعاة لضابط آخر من ضوابط إعراب القرآن الكريم، وهو مراعاة النظائر في كل تركيب؛ إذ نظّرها بقوله تعالى: ﴿هُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّوكُمْ عَنِ ٱلمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [سورة الفتح، الآية: ٢٥].

وهنا ندرك بعض الضوابط والمعايير التي تراعى عند التقدير.

- مجرور بحرف الجر/ بدل/ مجرور على الجوار:

- **ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾** [سورة البقرة، الآية: ٢١٧].

الشاهد: (قِتَالٍ). وفيه ثلاثة أوجه: **أحدها:** أنه خفض على البدل من (الشَّهْرِ) بدل الاشتمال؛ إذ القتال واقع فيه فهو مشتمل عليه. **والثاني:** أنه خفض على التكرير، قال أبو البقاء: "يريد أن التقدير: عن قتال فيه". وهو معنى قول الفراء؛ لأنه قال: "هو مخفوض بـ (عن) مضمرة. وهذا ضعيف جدًّا؛ لأن حرف الجر لا يبقى عمله بعد حذفه في الاختيار". وهذا لا ينبغي أن يعد خلافًا بين البصريين والكسائي والفراء؛ لأن البدل عند جمهور البصريين على نية تكرار العامل، وهذا هو بعينه قول الكسائي. وقوله: "لأن حرف الجر لا يبقى عمله بعد حذفه" إن أراد في غير البدل فمسلّم، وإن أراد في البدل فممنوع، وهذا هو الذي عناه الكسائي. **والثالث** قاله أبو عبيدة: "أنه خفض على الجوار". قال أبو البقاء: "وهو أبعد من قولهما -يعني الكسائي والفراء- لأن الجوار من مواضع الضرورة أو الشذوذ فلا يحمل عليه[1].

- نعت/ عطف بيان/ بدل:

- **ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ﴾** [سورة إبراهيم، الآية: ١٨].

الشاهد: (صديدٍ).

---

[1] الدر المصون، ٢/٣٩٠.

وفيه ثلاثة أوجه، **أحدها:** أنه نعت لـ (ماء)، وفيه تأويلان، **أحدهما:** أنه على حذف أداة التشبيه، أي: ماء مثل الصديد، وعلى هذا فليس الماء الذي يشربونه صديدًا، بل مثله. **والآخر:** أن الصديد لما كان يشبه الماء أطلق عليه ماء، وليس هو ماء حقيقة، وعلى هذا فيكونون يشربون نفس الصديد المشبه للماء. وهو قول ابن عطية. وإلى كونه صفة ذهب الحوفي وغيره. وفيه نظر؛ إذ ليس بمشتق، إلا على من فسره بأنه صديد بمعنى مصدود، أخذه من الصد، فكأنه لكراهيته مصدود عنه، أي: يمتنع عنه كل أحد.

ثاني الوجوه: أنه عطف بيان، وإليه ذهب الزمخشري، وليس مذهب البصريين جريانه في النكرات، إنما قال به الكوفيون، وتبعهم الفارسي أيضًا.

ثالث الوجوه: أن يكون بدلًا[١].

رابعًا: التقدير في المجزومات

الوظائف النحوية التي تتخذ من الجزم حالة لها تمثل من حيث كثرة أنماطها المرتبة الأخيرة، وتنحصر في الفعل المضارع إذا تقدَّمه أحد عوامل الجزم، ومن ذلك:

- **قوله تعالى: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ﴾** [سورة إبراهيم، الآية: ٣١].

الشاهد: (يُقِيمُواْ).

ذكر المعربون فيه عدة أوجه:

أحدها: أنَّها مجزومة بلام أمر محذوفة تقديره: قل لعبادي... ليقيموا الصلاة[٢].

وإنما جاز حذف اللام هنا لأن في الكلام دليلًا على المحذوف، ألا ترى أن لفظ الأمر بـ (قل) قد دل على الغائب، تقول: قلْ لزيدٍ ليضربْ عمرًا، وإن شئت قلت: قل لزيد

---

[١] الدر المصون، ٨١/٧.

[٢] معاني القرآن وإعرابه، ١٦٣/٣، والتبيان في إعراب القرآن، ٧٧٠/٢، والبحر المحيط، ٤٣٧/٦، والدر المصون، ١٠٤/٧.

يضربْ عمرًا، ولا يجوز أن تقول: يضربْ زيد عمرًا، بالجزم؛ حتى تقول: ليضربْ؛ لأن لام الغائب ليس هاهنا عوض منها إذا حذفتها. ومثله قول الشاعر:

محمدُ تفدِ نفسَك كلُّ نفسٍ إذا ما خِفتَ مِن شيءٍ تَبالا[1]

يريد: لتفد[2].

الثاني: أنَّها مجزومة على جواب (قل)، ومقول القول محذوف، يدل عليه جوابه، وتقديره: قل لهم أقيموا الصلاة يقيموا. أي: إن تقل لهم يقيموا[3].

يقول الزجاج: "و(يقيموا) جزم على جواب الأمر، وفيه غير وجه، أجودها أن يكون مبنيًّا؛ لأنه في موضع الأمر، وجائز أن يكون مجزومًا بمعنى اللام، إلا أنها أسقطت؛ لأن الأمر قد دل على الغائب بـ(قل)، تقول: قل لزيد ليضرب عمرًا، وإن شئت قلت: قل لزيد يضربْ عمرًا، ولا يجوز: قل يضرب زيد عمرًا ههنا بالجزم حتى تقول ليضرب؛ لأن لام الغائب ليس ههنا منها عوض إذا حذفتها"[4].

ورد هذا الرأي؛ لأن الجواب حينئذ يكون خبرًا، فإنه إن قال لهم هذا القول امتثلوا مقتضاه، فأقاموا الصلاة وأنفقوا، لكنهم قد قيل لهم فلم يمتثل كثير منهم، وخبرُ اللّه يجلُّ عن الخلف.

---

(1) استشهد به دون نسبة المبرد في المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت: عالم الكتب، د.ت، ١٣٢/٢، وابن السراج في الأصول في النحو، تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط١، بيروت: ١٤٠٥هـ، ١٧٥/٢، وابن جني في سر صناعة الإعراب، تحقيق: د.حسن هنداوي، دار القلم، ط١، دمشق، ١٤٠٥هـ، ص ٣٩١، وابن مالك في شرح التسهيل، ٦٠/٤، وابن هشام في مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: د.مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، ط٦، بيروت، ١٩٨٥هـ، ص ٢٩٧، ٨٤٠.

(2) الدر المصون، ١٠٤/٧.

(3) معاني القرآن وإعرابه، ١٦٢/٣، والتبيان في إعراب القرآن ٧٦٩/٢، والدر المصون، ١٠٤/٧.

(4) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، تحقيق: د.عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث ط١، القاهرة، ١٤١٤هـ، الطبعة الأولى، ١٦٣/٣.

وقد أجيب عن هذا: بأن المراد بالعباد المؤمنون؛ ولذلك أضافهم إليه تشريفًا، والمؤمنون متى أمرهم امتثلوا[١].

أو قد يقال[٢]: إنَّ ذلك من قبيل حمل العام على الغالب لا على الاستغراق، ويقوى بوجهين لطيفين:

أحدهما: أن هذا النظم لم يرد إلا لموصوف بالإيمان الحق المنوه بإيمانه عند الأمر، كهذه الآية وغيرها، مثل قوله تعالى: ﴿قُلْ لِعِبادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [سورة الإسراء، الآية: ٥٣].

﴿وقُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ﴾ [سورة النور، الآية: ٣٠].

وثانيهما: تكرر مجيئه للموصوفين بأنهم عباد اللّه المشرَّفون بإضافتهم إلى اسم اللّه تعالى. وقد قالوا: إنَّ لفظ العباد لم يرد في الكتاب العزيز إلا مدحة للمؤمنين، وخصوصًا إذا انضاف إليه تعالى إضافة التشريف.

والحاصل أن المأمور في هذه الآية من هو بصدد الامتثال وفي حيّز المسارعة للطاعة، فالخبر في امتثالهم حق وصدق، إما على العموم؛ لأنَّ المراد بالعباد المؤمنون، أو بحمل العام على الغالب.

الثالث: أنها مجزومة على جواب المقول المحذوف تقديره: قل لعبادي الذين آمنوا أقيموا وأنفقوا يقيموا وينفقوا، فـ (يُقِيمُواْ) جواب لـ (أقيموا)، ومثلها (ينفقوا) فهي جواب (ينفقوا) المقدرة[٣].

---

[١] معاني القرآن وإعرابه ١٦٣/٣، والتبيان في إعراب القرآن، ٧٦٩/٢، والدر المصون، ١٠٤/٧. وهذا الرد جعله أبو حيان ردًّا على من يرى الجزم بـ (أقيموا) المقدرة (البحر المحيط، ٤٣٧/٦).

[٢] الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه، محمود صافي، دار الرشيد، ط٣، دمشق – مؤسسة الإيمان بيروت، ١٩٩٥م، ١٩٢/١٣.

[٣] معاني القرآن وإعرابه، ١٦٣/٣، والتبيان في إعراب القرآن، ٧٧٠/٢، والبحر المحيط، ٤٣٧/٦، والدر المصون، ١٠٤/٧.

ورده العكبري من وجهين[١]:

أحدهما: أن جواب الشرط يخالف الشرط: إما في الفعل أو في الفاعل أو فيهما، فأما إذا كان مثله في الفعل والفاعل فهو خطأ، كقولك: قم تقم، والتقدير على ما ذكر في هذا الوجه: إن يقيموا يقيموا.

والوجه الثاني: أن الأمر المقدر للمواجهة، و(يقيموا) على لفظ الغيبة، وهو خطأ، إذا كان الفاعل واحدًا.

قال السمين: "قلت: أما الإفساد الأول فقريب، وأما الثاني فليس بشيء؛ لأنه يجوز أن يقول: قل لعبدي أطعني يطعك، وإن كان للغيبة بعد المواجهة باعتبار حكاية الحال"[٢].

الرابع: أنَّها جواب لشرط مقدر[٣]، وهذا رأي جماعة من النحويين والمعربين في المجزوم الواقع في جواب الطلب، فيرونه مجزومًا بشرط مقدر لا بالطلب[٤]، يقول الفراء: "الأمر معه شرط مقدر، تقول: أطع الله يدخلك الجنة"[٥].

الخامس: أنَّه مضارع صرف عن الأمر إلى الخبر ومعناه: أقيموا[٦].

ورد بأنَّه كان ينبغي أن تثبت نونه الدالة على إعرابه.

وأجيب عن هذا بأنه بُني لوقوعه موقع المبني، كما بني المنادى في نحو: «يا زيد» لوقوعه موقع الضمير[٧].

---

(١) التبيان في إعراب القرآن، ٧٧٠/٢، والدر المصون، ١٠٤/٧.

(٢) الدر المصون، ١٠٦/٧.

(٣) السابق، ١٠٦/٧.

(٤) الإيضاح العضدي لأبي عليّ الفارسي، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، الرياض: دار العلوم، ١٤٠٨هـ، ص ٢٥٣، ومغني اللبيب، ص ٦١٨، والدر المصون، ١٠٦/٧.

(٥) معاني القرآن وإعرابه، ١٦٣/٣، وأيضًا ينظر: الدر المصون، ١٠٦/٧.

(٦) الدر المصون، ١٠٦/٧.

(٧) السابق، ١٠٦/٧.

وكأنَّ هذا الجواب لم يرض السمين الحلبي؛ ولهذا عقب عليه بقوله: "لو قيل بأنه حذفت نونه تخفيفًا على حد حذفها في قوله: «لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا»[١]"[٢].

السادس: أنها على التضمين، فالفعل (يُقِيمُواْ) جواب الأمر الذي يعطينا معناه قوله (قل)؛ وذلك أن تجعل قوله: (قل) في هذه الآية بمعنى بلِّغ، وأدِّ الشريعة يقيموا[٣].

ويظهر في الآية الكريمة قوة الأوجه الأربعة الأولى التي تقوم على التقدير؛ ما يدل على قوة فاعلية التقدير في هذا التركيب القرآني الكريم، بل يضفي مزيدًا من الفاعلية أنَّ التقدير أسهم في إنتاج أكثر من وظيفة ما بين الجزم بالأداة (اللام)، أو الشرط، أو الطلب.

ويُلحظ أنَّ للمعنى دورًا في تحديد المقدر، فعلى الرغم من أنه يتبادر إلى الذهن كون الجزم بـ (قل) فقد عدل عنه بعض المعربين؛ لأنَّ الجواب حينئذ يكون خبرًا، فإنه إن قال لهم هذا القول امتثلوا مقتضاه فأقاموا الصلاة وأنفقوا، كما يدل عليه قول (قل يقيموا)؛ أي بمجرد القول يحصل ذلك، لكنهم قد قيل لهم فلم يمتثل كثير منهم، وخبر اللّه يجلُّ عن الخلف. وهذه النكتة هي الباعثة لكثير من المعربين على العدول عن هذا الوجه من الإعراب، والبحث عن أوجه أخرى تتسق مع المعنى.

- **وقول الله تعالى: ﴿وَأَنْفِقُوا مِنْ مَا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾**[سورة المنافقون، الآية: ١٠].

الشاهد: (وَأَكُنْ).

---

[١] أخرجه مسلم، صحيح مسلم بشرح النووي، دمشق: مكتبة دار الفيحاء، عناية محمد فؤاد عبد الباقي، د.ت (٥٤).

[٢] الدر المصون، ١٠٧/٧.

[٣] البحر المحيط، ٤٣٧/٦، والدر المصون، ١٠٦/٧.

وهي قراءة الجمهور بالجزم، وقرأ أبو عمرو من القراء السبعة (وأكونَ) نصبًا[١]، والفعل في القراءتين معطوف على (فَأَصَّدَّقَ)، والفعل (أَصَّدَّقَ) منصوب بعد الفاء؛ لوقوعه بعد " لولا " التي تدل على التحضيض[٢].

أما (أَكُنْ) فعلى قراءة أبي عمرو (أكونَ) نصبًا فلا إشكال في عطفها على (أصدقَ)، والإشكال إنما هو في قراءة الجمهور (أَكُنْ) جزمًا والتي أصلها: أكونْ، وحذفت الواو من وسطها لالتقاء الساكنين، وللعلماء في توجيهها قولان:

الأول: أنها مجزومة عطفًا على محل (فَأَصَّدَّقَ)؛ لأن محلها الجزم؛ لأنَّ التقدير: إنْ أخَّرتني أَصَّدَّقَ وأكن، ذهب إلى ذلك كثير من النحويين والمعربين[٣].

الثاني: أنها مجزومة عطفًا على توهم الشرط. يقول سيبويه: "وسألت الخليل عن قوله عز وجل: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾، فقال: هذا كقول زهير:

بَدا ليَ أنّي لستُ مُدْرِكَ ما مَضى ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيا[٤]

---

[١] السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تحقيق: د.شوقي ضيف، مصر: دار المعارف، د.ت، ص ٦٣٧.

[٢] الكتاب، ٢٨/٣، ومعاني القرآن وإعرابه، ١١٤/١، والتعليقة على كتاب سيبويه، لأبي عليّ الفارسي، تحقيق: د.عوض القوزي، الرياض، ط١، ١٤١٤هـ، ٢٠٨/٢، والكشاف للزمخشري، تصحيح: مصطفى حسين أحمد، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٣٦٦هـ، ٥٤٦/٤.

[٣] معاني القرآن، ٦٩/١، ومعاني القرآن وإعرابه، ١٣٩/٥، وإعراب القرآن، ٤٣٦/٤، والحجة لابن خالويه، ص ٣٤٦، والتعليقة على كتاب سيبويه، ٢/ ٢٠٨.

[٤] ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه وقدم له علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، ص ٧٦، وهو من شواهد الأصول لابن السراج، ١/ ٢٥٢، والتعليقة، ٢/ ٢٠٧، والخصائص، ٢/ ٣٥٣، والمفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، تقديم وتبويب د. علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، ط١، بيروت، ١٩٩٣م، ص ٣٣٧، وأسرار العربية، أبو البركات الأنباري تحقيق: فخر صالح قدارة، دار الجيل، ط١، بيروت، ١٤١٥هـ، ص ١٤٨، والإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، ومعه الانتصاف من الإنصاف لمحمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار إحياء التراث الإسلامي، د.ت، ١/ ١٩١، وشرح المفصل لابن يعيش، بيروت: عالم الكتب، د.ت، ١/ ٣٦٤، وشرح الكافية للرضي دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ، ٤/ ١٢٥، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، ط١القاهرة، ١٣٩٠هـ، ٢/ ٧٧٨، ومغني اللبيب، ص ٢٨٦، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق: د.عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ١٤١٣ بيروت، ٣/ ٢٣٠.

فإنما جروا هذا لأن الأول قد يدخله الباء، فجاءوا بالثاني وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء، فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزمًا ولا فاء فيه تكلموا بالثاني وكأنهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهموا هذا[١].

والبيت الذي ذكره سيبويه عكس الآية الكريمة؛ لأنه في الآية جُزِمَ على توهُّمِ سقوط الفاء، وهنا خُفِضَ على تَوَهُّمِ وجودِ الباءِ، ولكنَّ الجامعَ توهُّمُ ما يَقْتضي جواز ذلك.

وردّ ابن عطية أن يكون العطف في الآية من باب التوهم؛ يقول: "ما حكاه سيبويه عن الخليل فهو غير هذا، وهو جزم (أَكُنْ) على توهم الشرط الذي يدل عليه التمني، ولا موضع هنا؛ لأن الشرط ليس بظاهر، وإنما يعطف على الموضع حيث يظهر الشرط، كقوله تعالى: ﴿مَنْ يُضْلِلْ اللَّه فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانهمْ يَعْمَهُونَ﴾ [سورة الأعراف، الآية: ١٨٦].

فمن قرأ بالجزم عطف على موضع (فلا هادي له)؛ لأنه وقع هنالك فعل كان مجزومًا"[٢].

ومما استُشهد به لهذا المذهب أيضًا قول الشاعر:

فَظَلَّ طُهَاةُ اللَّحْمِ من بَين مُنْضِجٍ صَفِيفَ شِوَاءٍ أو قَدِيرٍ مُعَجَّلِ[٣]

---

[١] الكتاب، ٣/ ١٠٠ – ١٠١.

[٢] المحرر الوجيز، ٥/ ٣١٦.

[٣] البيت من الطويل وهو لامرئ القيس في ديوانه، تحقيق: مصطفى عبد الشافي، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت، ص ٦٢، وهو من شواهد معاني القرآن للفراء ١/ ٣٤٦، وتهذيب اللغة للأزهري، أبو منصور الأزهري، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة في سنوات مختلفة، ٦/ ١٩٩، ومغني اللبيب، ص ٤٣٩، شرح الألفية مع حاشية الصبان، الأشموني، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، د.ت، ٣/ ١٥٨، وهمع الهوامع، ٣/ ٢٩٩.

والطهاة جمع طاهٍ كالقضاة جمع قاضٍ، والطهي والطهو: الإنضاج، والصفيف: المصفوف على الحجارة لينضج، والقدير: اللحم المطبوخ في القدر. يراجع شرح المعلقات السبع، للزوزني، مكتبة المعارف، ط٤، بيروت١٩٨٠م، ص ٥٣.

فنصب الصفيف وخفض القَدِير؛ حيث توهم الشاعر إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله كأنه قال: منضجِ صفيفِ شواءٍ. فعطف عليه " قديرٍ" بالجر.

إذن، فالخليل وسيبويه يُنَظِّران جزم (أكنْ) بهذه الشواهد، ويعتبرانها من العطف على التوهم.

ويذكر أبو حيان الفرق بين العطف على المحل والعطف على التوهم بقوله: "والفرق بين العطف على الموضع والعطف على التوهم: أن العامل في العطف على الموضع موجود دون مؤثره، والعامل في العطف على التوهم مفقود وأثره موجود"[١].

وتوضيح ذلك أن نحو: هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا. فهذا من العطفِ على الموضع، فالعاملُ وهو "ضارب" موجودٌ، وأثرُه وهو النصبُ مفقودٌ. أما نحو: ليس زيد قائمًا ولا قاعدٍ، فعطف "قاعدٍ" على "قائمًا" على توهم دخول الباء في خبر "ليس"؛ فإنَّ الباء مفقودة وأثرها موجود، ولكن أثرَها إنما ظهر في المعطوفِ لا في المعطوفِ عليه[٢].

ومن أجل الفرار من عبارة التوهم يسمي بعضهم ما وقع منه في القرآن الكريم بالعطف على المعنى[٣].

ولعل هذه التسمية هي الأوفق بمثل العطف في الآية الكريمة، من قبيل أن العطف فيها ليس على توهم شيء على سبيل الخطأ وهو غير مقصود –كما تُوهمه عبارة التوهم– وإنما يكون الجزم في (أكن) لقصد ملاحظة معنى الشرط المقدر.

والحاصل أنَّ قراءة الجمهور (وأكنْ) بالجزم إنما قصد بها ملاحظة معنى الشرط المقدر، وإن اختلفت التوجيهات بين من يقول بالعطف على الموضع، ومن يقول على المعنى.

---

[١] البحر المحيط، ٨/ ٢٦٩.

[٢] الدر المصون، ٦/ ٣٢٣.

[٣] مغني اللبيب، ص ٤٠٦.

وهل جزم الفعل الواقع في جواب الطلب بالطلب نفسه، أو بجواب شرط حقيقي مقدر؟

أكتفي فيه هنا بقول ابن هشام: "والثامن[١]: قولهم في نحو: ائتني أكرمْك، إنَّ الفعل مجزوم في جواب الأمر، والصحيح أنه جواب لشرط مقدر، وقد يكون إنما أرادوا تقريب المسافة على المتعلمين"[٢].

[١] أي من الأمور التي اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها.

[٢] مغني اللبيب، ص ٦١٨، ويراجع أيضًا الإيضاح لأبي عليّ الفارسي، ص ٢٥٣، حيث اعتبر ذلك مما حذف فيه الشرط.

خاتمة البحث

في ختام هذا البحث الذي تناول فاعلية التقدير، بناءً على الوظائف النحوية التي تتخذ من الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم حالة لها، يمكن التأكيد على أهمية الدرس النحوي في خدمة تفسير كتاب الله عز وجل وتوضيحه للمتلقين، وبيان الأسباب اللغوية التي تقود إلى أثر دلالي أو فقهي معين.

النتائج والتوصيات:

اتضح لنا من خلال هذا البحث أهمية الوقوف على تفاوت فاعلية التقدير في الإعراب وتوجيه الوظائف النحوية، من حيث القدرة على إنتاج الأوجه الإعرابية، وسبر مواقف النحويين واختلافاتهم في التقديرات الإعرابية، ومدى تأثير هذه الاختلافات، فضلًا عن الكشف عن قوة الوجه الإعرابي وتعدد الأوجه الإعرابية، وحاجة المعنى والصنعة الإعرابية للتقدير وطلبهما له من دون تكلف.

وأبرز ما يوصي به البحث هو العناية بفاعلية التقدير ضرورة تناولها بالدراسات والبحوث؛ لما لها من أهمية في بيان المعنى وجلائه.

المصادر والمراجع

١- **القرآن الكريم.**

٢- **الأخفش، معاني القرآن،** تحقيق: فائز فارس، دار البشير والأمل، ط٣، دمشق، سورية، ١٤٠١هـ.

٣- **الأشموني، شرح الألفية مع حاشية الصبان،** القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، د.ت.

٤- **امرؤ القيس، ديوانه،** تحقيق: مصطفى عبد الشافي، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.

٥- **أبو البركات الأنباري، أسرار العربية،** تحقيق: فخر صالح قدارة، دار الجيل، ط١، بيروت: ١٤١٥هـ.

٦- **الإنصاف في مسائل الخلاف،** ومعه الانتصاف من الإنصاف لمحمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار إحياء التراث الإسلامي، د.ت.

٧- **البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: د.طه عبد الحميد طه ومصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٤٠٠هـ.**

٨- **أبو البقاء العكبري، التبيان في إعراب القرآن،** تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، ط٢، بيروت، ١٤٠٧هـ، القاهرة، د.ت.

٩- **أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن،** تحقيق الدكتور: زهير غازي، عالم الكتب، ط٢، بيروت، ١٩٨٥م/١٤٠٥هـ.

١٠-**ابن جني، سر صناعة الإعراب،** تحقيق: د.حسن هنداوي، دار القلم، ط١، دمشق، ١٤٠٥هـ.

١١-ـــــــــ، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب العلمية، دت.

١٢-**أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط،** تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٤١٣هـ.

١٣-**ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، تحقيق: د.عبد العال سالم مكرم دار الشروق، ط٢،** القاهرة: ١٣٩٩هـ.

١٤- الرضي، شرح الكافية **دار الكتب العلمية، بيروت،** ١٤٠٥هـ.

١٥-**الزجاج، معاني القرآن وإعرابه،** تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، ط١ القاهرة، مصر، ١٤١٤هـ.

١٦-**الزمخشري، المفصل، تقديم وتبويب د. علي أبو ملحم، دار ومكتبة الهلال، ط١، بيروت،** ١٩٩٣م.

١٧-ـــــــــ، **الكشاف،** تصحيح مصطفى حسين محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٦٦.

١٨-**زهير بن أبي سلمى، ديوانه،** شرحه وقدم له عي قاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

١٩- **الزوزني، شرح المعلقات السبع، مكتبة المعارف، ط٤، بيروت ١٩٨٠م.**

٢٠-**ابن السراج الأصول في النحو،** تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط١، بيروت: ١٤٠٥هـ.

٢١-السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: علي محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٤١٤هـ.

٢٢- **سيبويه، الكتاب،** تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب، ط٢، بيروت، ١٤٠٣هـ.

٢٣-**السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،** تحقيق: د.عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣هـ.

٢٤- **أبو عبيدة معمر بن المثنى، مجاز القرآن،** تحقيق، محمد فؤاد سزكين، الخانجي، ط١، القاهرة، ١٩٥٤م.

٢٥-**ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز،** تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، ط١بيروت، لبنان، ١٤١٣هـ.

٢٦-**علي أبو المكارم، الحذف والتقدير،** دار غريب للطباعة والنشر، ط١، القاهرة، مصر، ٢٠٠٧م.

٢٧-**أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي**، تحقيق: د.حسن شاذلي فرهود، الرياض: دار العلوم، ١٤٠٨هـ.

٢٨-ـــــــــــ، **التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق**:د.عوض القوزي، الرياض، ط١، ١٤١٤هـ.

٢٩- **كمال سعد، الحذف والتقدير في بنية الكلمة**، ماجستير، دارالعلوم، القاهرة، ١٩٩٣م.

٣٠-**ابن مالك، شرح التسهيل**، تحقيق: د.عبد الرحمن السيد ود.محمد المختون، هجر للطباعة والنشر، ط١، القاهرة: ١٤١٠هـ.

٣١- **المبرد، المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت: عالم الكتب، د.ت.

٣٢-مجاهد، **السبعة في القراءات** تحقيق: د.شوقي ضيف، مصر: دار المعارف، د.ت.

٣٣- محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه، دار الرشيد، ط٣، دمشق، مؤسسة الإيمان بيروت، ١٩٩٥م.

٣٤- **المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، ط١، القاهرة، ١٣٩٠هـ.

٣٥-مسلم، **صحيح مسلم بشرح النووي**، دمشق: مكتبة دار الفيحاء، عناية محمد فؤاد عبد الباقي، د.ت.

٣٦- **مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن**، تحقيق: د.حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، ط٣، بيروت، ١٤٠٧هـ.

٣٧- **المنتجب حسين بن أبي العز الهمداني، الفريد في إعراب القرآن المجيد**، تحقيق: د.محمد حسن النمر ود.فؤاد علي مخيمر، دار الثقافة، ط١، الدوحة، ١٤١١هـ.

٣٨-**أبو منصور الأزهري، تهذيب اللغة للأزهري**، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة في سنوات مختلفة.

٣٩-**ابن منظور، لسان العرب**، دار صادر، بيروت، لبنان، ٢٠٠٣م.

٤٠- **موفق الدين ابن يعيش الموصلي، شرح المفصل للزمخشري**، شرح المفصل **بيروت: عالم الكتب، د.ت.**

٤١-**ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: د.مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، ط٦، بيروت، ١٩٨٥هـ.

٤٢- **يحيى بن زياد الفراء، معاني القرآن**، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي- محمد علي النجار- عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، ط١، دار المصرية للتأليف والنشر، مصر، د.ت.